

محاسبة مالية – 1

تسجيل العمليات المالية

الوحدة الثانية : تسجيل العمليات المالية

الأهداف:

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق ما يلي:

- تعريف المتدرب بنظرية القيد المزدوج
- كيفية تحليل العمليات المالية إلى طرفيها المدين والدائن
- التعرف على أنواع الحسابات
- التعرف على معادلة الميزانية
- كيفية تحليل العمليات المالية باستخدام معادلة الميزانية

الجدارة :

القدرة على استخدام نظرية القيد المزدوج ومعادلة الميزانية في تحليل العمليات المالية

مستوى الأداء المطلوب:

أن يصل المتدرب إلى إتقان هذه الجدارة بنسبة 95٪

الوقت المتوقع للتدريب: 14 ساعة

الوسائل المساعدة على تحقيق الجدارة:

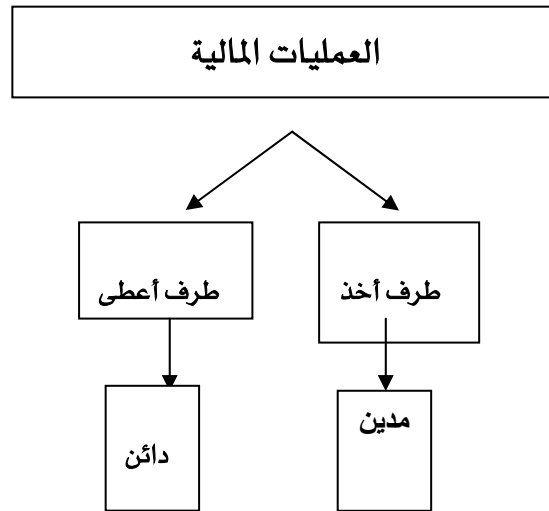
- تمارين
- حلقات نقاش
- تقسيم المتدربين أثناء المحاضرة إلى مجموعات لحل بعض التمارين
- واجبات

متطلبات الجدارة:

إنهاء الوحدة الأولى من هذه الحقيقية

نظرية القيد المزدوج Theory of Double Entry

تقوم المحاسبة على فكرة سهلة وبديهية وهي أن أية عملية مالية تتكون من طرفين ، طرف يأخذ وطرف يعطي. فالطرف الذي يأخذ يعتبر مديناً والطرف الذي يعطي يسمى دائناً ، وهذا شيء منطقي. فلو قمت مثلاً باقتراض مبلغ 1000 ريال من زميلك فإنك تصبح مديناً لزميلك بهذا المبلغ وزميلك يعتبر دائناً أي يطلبك هذا المبلغ. فالطرف الذي أخذ يسمى (مدين) والطرف الذي أعطى يسمى (دائن) كما هو موضح بالشكل رقم (2).



شكل (2): تحليل العملية المالية

وفي المحاسبة يتم تطبيق هذه الفكرة عند تحليل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمنشأة ، فيتم تحليل جميع العمليات المالية إلى طرفيها الآخذ (مدين) والمعطي (دائن) ، ويجب أن تكون القيمة في الطرفين متساوية ، وهذا شيء منطقي حيث إن المبلغ المتداول بين الطرفين واحد أو بمعنى آخر أن مقدار المديونية مساوٍ لمقدار الدائنية. والأمثلة التالية توضح ذلك.

مثال رقم (1):

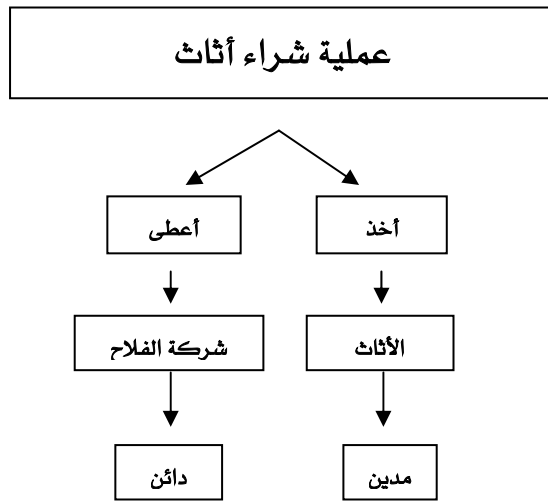
قامت المنشأة بشراء أثاث بقيمة 50.000 ريال من شركة الفلاح بالأجل.

والآن سنقوم بتحليل العملية باعتبارنا محاسبين في المنشأة كما يلي:

التحليل: (انظر إلى الشكل رقم 3)

الطرف الذي أخذ هو الأثاث ، فهو مدين بـ 50.000 ريال.

الطرف الذي أعطى هو شركة الفلاح ، فهو دائن بـ 50.000 ريال.



شكل (3): تحليل العملية المالية

تتبيه 9 :

عند تحليل العمليات المالية داخل المنشأة فإنه لا ينظر إلى المنشأة كطرف في عملية التحليل وإنما يتم التركيز على الأطراف ذات العلاقة والتي هي في مثالنا السابق الأثاث وشركة الفلاح.

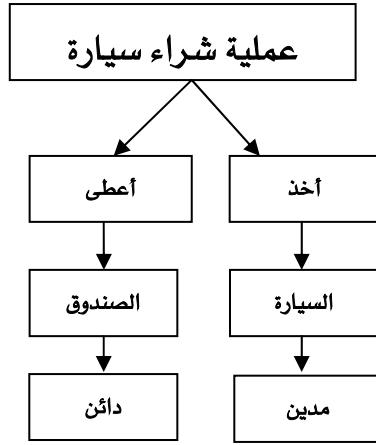
مثال رقم (2):

قامت المنشأة بشراء سيارة بمبلغ 40.000 ريال نقدا (الصندوق) لاستخدامها في أعمال المنشأة.

التحليل: (انظر إلى الشكل رقم 4)

الطرف الذي أخذ هو السيارة ، فهو مدين بـ 40.000 ريال.

الطرف الذي أعطى هو الصندوق ، فهو دائن بـ 40.000 ريال.



شكل (4): تحليل العملية المالية

تتيه 9 :

إذا أشير إلى أن الدفع أو الاستلام تم نقدا فهذا يعني أن الطرف الذي له علاقة هو الصندوق ، كما في مثالنا السابق ، أما إذا أشير إلى أن الدفع أو الاستلام تم بشيك فهذا يعني أن الطرف الذي له علاقة هو البنك.

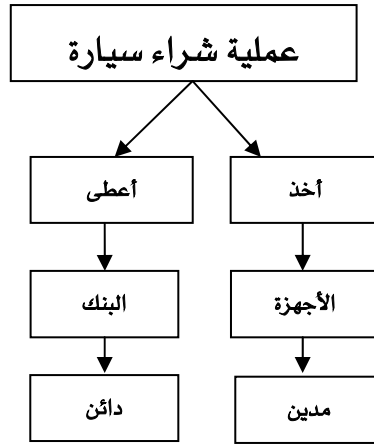
مثال رقم (3):

قامت المنشأة بشراء أجهزة بمبلغ 25.000 ريال لاستخدامها في أعمال المنشأة ودفعت القيمة بشيك.

التحليل: (انظر إلى الشكل رقم 5)

الطرف الذي أخذ هو الأجهزة ، فهو مدين بـ 25.000 ريال.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن بـ 25.000 ريال.



شكل (5): تحليل العملية المالية

بعدما عرفنا أن كل عملية مالية يتم تحليلها إلى الأطراف ذات العلاقة من طرف آخذ وطرف معطي ، وعرفنا كذلك أن الطرف الآخذ يعتبر مدينا والطرف المعطي يعتبر دائنا ، فإننا ننتقل الآن إلى كيف يثبت المحاسبون هذه العمليات في السجلات المحاسبية.

اصطلح المحاسبون على إثبات العمليات المالية في شكل قيود كما يلي:

مطلوب من الحساب المدين (الطرف الآخذ)
مطلوب إلى الحساب الدائن (الطرف المعطي)

وقد تم اختصار القيد للتسهيل على النحو التالي:

مدين حساب / (الطرف الآخذ)
دائن حساب / (الطرف المعطي)

ويمكن كذلك اختصار القيد ليصبح كما يلي:

من ح / (الطرف الآخذ)
إلى ح / (الطرف المعطي)

تتيبه 9 :

ليس هناك أي اختلاف في عملية التحليل عند استخدام طريقة القيود ، وإنما الفرق يوجد فقط في كيفية كتابة التحليل ، فالمحاسبون اصطلحوا على استخدام هذه الطريقة في عملية إثبات العمليات المالية.

وبتطبيق طريقة القيود في إثبات العمليات المالية في الأمثلة السابقة فإننا نحصل على القيود التالية:

مثال رقم (1):

قامت المنشأة بشراء أثاث بقيمة 50.000 ريال من شركة الفلاح بالأجل.

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأثاث ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو شركة الفلاح ، فهو دائن.

القيود:

50.000 من ح/ الأثاث

50.000 إلى ح/ شركة الفلاح

مثال رقم (2):

قامت المنشأة بشراء سيارة بمبلغ 40.000 ريال نقدا (الصندوق) لاستخدامها في أعمال المنشأة.

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو السيارة ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو الصندوق ، فهو دائن.

القيود:

40.000 من ح/ السيارة

40.000 إلى ح/ الصندوق

مثال رقم (3):

قامت المنشأة بشراء أجهزة بمبلغ 25.000 ريال لاستخدامها في أعمال المنشأة ودفعت القيمة بشيك.

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأجهزة ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

25.000 من ح/ الأجهزة

25.000 إلى ح/ البنك

وحتى تكتمل الصورة لدى المتدرب ، نأخذ المثال التالي لبداية نشاط منشأة مع بعض الأحداث الاقتصادية الخاصة بها:

1. بدأت مؤسسة التاج نشاطها في صيانة المبان بتاريخ 1423/6/1 هـ برأس مال قدره 350.000 ريال تم إيداعها في البنك.
2. تم استئجار مبنى بتاريخ 1423/6/5 هـ من شركة المدار ليكون مقرا للمؤسسة بمبلغ 20.000 ريال سنويا تم دفعها بشيك.
3. في 1423/6/15 هـ تم سحب مبلغ 15000 ريال من البنك وأودع الصندوق لمقابلة المصروفات المستعجلة.
4. تم شراء أثاث بتاريخ 1423/6/20 هـ بمبلغ 9000 ريال بشيك.
5. تم شراء سيارة صغيرة بتاريخ 1423/6/25 هـ لاستخدامها في أعمال المؤسسة بمبلغ 30.000 ريال من شركة التقوى للسيارات بالأجل.
6. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/1 هـ بشراء بعض المعدات بمبلغ 120.000 ريال تم دفعها بشيك.

7. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/10هـ بعمل ترميم لمدرسة الرشيد الأهلية بمبلغ 70.000 ريال وتم استلام القيمة بشيك.
8. في 1423/7/15هـ تم سداد فاتورة الكهرباء نقدا بمبلغ 1500 ريال.
9. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/20هـ بعمل صيانة لمستوصف النور الطبي بمبلغ 45.000 ريال على الحساب.
10. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/28هـ بسداد قيمة السيارة التي تم شراؤها من شركة التقوى للسيارات بشيك على البنك.
11. بلغت رواتب وأجور العاملين 25.000 ريال تم دفعها بشيك بتاريخ 1423/7/30هـ سنقوم الآن بتحليل العمليات السابقة إلى أطرافها المدينة والدائنة وعمل القيود كما يلي:

العملية الأولى:

هي عبارة عن بداية النشاط للمؤسسة بتكوين رأس مال وإيداعه بالبنك ، وبهذا يكون تحليل

العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو البنك ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو رأس المال ، فهو دائن.

القيود:

350.000 من ح/ البنك

350.000 إلى ح/ رأس المال

تتبيه 9 :

يلاحظ من تحليل العملية التي حدثت أن الأطراف ذات العلاقة هي البنك ورأس المال ولم يظهر اسم مالكاها ، والسبب أنه طبقا لفرض الوحدة المحاسبية الذي تحدثنا عنه في الوحدة الأولى فإن المنشأة مستقلة عن مالكاها فلا يظهر اسم المالك في القيود المحاسبية إلا في حالات نذكرها في حينها.

العملية الثانية:

هي عبارة عن عملية استئجار مقر للمؤسسة من شركة المدار دفعت بشيك ، وبهذا يكون تحليل

العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الإيجار ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

التقيد:

20.000 من ح/ الإيجار

20.000 إلى ح/ البنك

تتيبه :

❖ عملية الاستئجار هي نوع من المصاريف التي تتحملها المنشأة في سبيل تسهيل قيامها بأعمالها للحصول على دخل.

❖ لم يظهر اسم الشركة التي تم الاستئجار منها (شركة المدار) كطرف في التحليل بسبب أن الإيجار تم سداه مباشرة لها ، فلو كان الإيجار بالأجل (على الحساب) لظهر اسم الشركة.

العملية الثالثة:

هي عبارة عن سحب مبلغ من البنك وإيداعه صندوق المؤسسة لمقابلة الطلبات المستعجلة ، وبهذا

يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الصندوق ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

التقيد :

15.000 من ح/ الصندوق

15.000 إلى ح/ البنك

العملية الرابعة:

هي عبارة عن عملية شراء أثاث لتجهيز المؤسسة للعمل وتم سداد القيمة بشيك على البنك ، وبهذا

يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأثاث ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

التقيد :

9.000 من ح/ الأثاث

9.000 إلى ح/ البنك

العملية الخامسة:

هي عبارة عن عملية شراء سيارة لاستخدامها في أعمال المؤسسة وتمت عملية الشراء على الحساب

، بمعنى آخر لم يتم دفع أي مبلغ ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو السيارة ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو شركة التقوى للسيارات ، فهو دائن.

التقيد :

30.000 من ح/ السيارة

30.000 إلى ح/ شركة التقوى للسيارات

تنبیه ٩ :

يلاحظ من عملية التحليل أن اسم الشركة التي تم الشراء منها (شركة التقوى للسيارات) ظهر كطرف دائن في العملية والسبب أن عملية الشراء تمت على الحساب (بالأجل) ولم يتم دفع قيمة السيارة للشركة، لذلك يجب أن يثبت في السجلات أن في ذمة مؤسستنا لشركة التقوى للسيارات مبلغ 30.000 ريال إلى أن يتم سداد القيمة.

العملية السادسة:

هي عبارة عن عملية شراء لبعض المعدات لاستخدامها في أعمال المؤسسة وتمت عملية الشراء

بشيك على البنك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو المعدات، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك، فهو دائن.

القيود:

120.000 من ح/ المعدات

120.000 إلى ح/ البنك

العملية السابعة:

هي عبارة عن تقديم خدمة لأحد العملاء وهي ترميم لمدرسة الرشيد الأهلية بقيمة 70.000 ريال ،

وهذه العملية تسمى الحصول على إيرادات مقابل الخدمة المقدمة. وتم الحصول على القيمة بشيك ، وبهذا

يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو البنك ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو الإيرادات ، فهو دائن.

التقيد:

70000 من ح / البنك

70000 إلى ح / الإيرادات

تتبعه :

❖ في هذه العملية ظهر عندنا مسمى جديد وهو الإيرادات لذلك ينبغي التتبع إلى أن كل عملية يتم فيها تقديم خدمة أو بيع للعملاء فإن الطرف الدائن هو الإيرادات.

❖ كما ينبغي التتبع إلى أن اسم العميل (مدرسة الرشيد الأهلية) لم يظهر كطرف مدين رغم أنه هو الطرف الذي أخذ (الخدمة) ، والسبب أن العميل قام بسداد ما عليه ولذلك لا يظهر اسمه في سجلات المؤسسة (التاج) ويظهر مكانه البنك لأنه هو الذي أخذ القيمة.

العملية الثامنة:

هي عبارة عن سداد لقيمة فاتورة الكهرباء نقدا ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو مصاريف كهرباء ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو الصندوق ، فهو دائن.

التقيد:

1500 من ح / مصاريف كهرباء

1500 إلى ح / الصندوق

تتيبه : ٩

في هذه العملية ظهر لدينا مسمى جديد وهو المصروفات ، فالمنشأة عند قيامها بأداء أعمالها تقوم بدفع بعض المبالغ مقابل حصولها على خدمات أو مستلزمات مثل هاتف ، و مياه ، ومستلزمات نظافة ، و شاي وقهوة ، و قرطاسية وغيرها ، وجميع ذلك يسمى مصاريف.

العملية التاسعة:

هي عبارة عن تقديم خدمة لأحد العملاء وهي صيانة لمستوصف النور الطبي بقيمة 45.000 ريال ، وهذه العملية تسمى الحصول على إيرادات مقابل الخدمة المقدمة ، ولكن لم يتم الحصول على القيمة ، بمعنى آخر أن تقديم الخدمة تم على الحساب ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو مستوصف النور الطبي ، فهو مدين.
الطرف الذي أعطى هو الإيرادات ، فهو دائن.

ال قيد:

45.000 من ح / مستوصف النور الطبي

45.000 إلى ح / الإيرادات

تتيبه : ٩

❖ في هذه العملية ظهر عندنا اسم العميل (مستوصف النور الطبي) كطرف مدين لأنه أخذ خدمة وهي عملية الصيانة للمستوصف ، والسبب لظهور اسم العميل هو لعدم سداده لقيمة الخدمة المقدمة له ، لذلك يجب أن يظهر في السجلات أن المستوصف مدين للمؤسسة (التاج) بالقيمة لحين سداده.
❖ ينبغي ملاحظة الفرق بين هذه العملية والعملية السابعة وجميعها تقديم خدمة للعملاء ، حيث ظهر اسم العميل في هذه العملية ولم يظهر في العملية السابعة ، والسبب هو في طريقة سداد قيمة الخدمة ، فلم يظهر اسم العميل في العملية السابعة لأنه سدد القيمة فوراً في حين أن اسم العميل ظهر في هذه العملية لأنه لم يسدد قيمة الخدمة.

العملية العاشرة:

هي عبارة عن عملية سداد لقيمة السيارة التي تم شراؤها من شركة التقوى للسيارات ، وتم السداد بشيك على البنك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو شركة التقوى للسيارات ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

30.000 من ح/ شركة التقوى للسيارات

30.000 إلى ح/ البنك

العملية الحادية عشرة:

هي عبارة عن عملية صرف رواتب وأجور الموظفين بالمؤسسة تم سدادها بشيك على البنك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو مصاريف الرواتب والأجور ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

25.000 من ح/ أجور ورواتب

25.000 إلى ح/ البنك

تنبيه :

توجد بعض العمليات المالية التي تؤثر على عدة أطراف وليس طرفين فقط كما مر بنا ، وفي هذه الحالة يتم تسجيل جميع الأطراف ذات العلاقة ، وفيما يلي مثال لذلك:

تم شراء آلات ومعدات من شركة نجد بقيمة 180.000 ريال سدد منها 80.000 ريال بشيك.

هذه العملية عبارة عن شراء آلات ومعدات تم سداد جزء من قيمتها بشيك على البنك والباقي

بالأجل ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو آلات ومعدات ، فهو مدين.

الأطرف التي أعطت هي البنك و شركة نجد ، فهي دائنة.

القيد:

180.000 من ح/ آلات ومعدات

إلى مذكورين

80.000 ح/ البنك

100.000 ح/ شركة نجد

تبييه :

يتضح من العرض السابق أنه تم استخدام مجموعة من المسميات (مثل البنك ، والصندوق ، والمصروفات ، والإيرادات وغيرها) عوضاً عن اسم المؤسسة (التاج) عند تحليل العمليات المالية إلى طرفيها المدين والدائن، هذه المسميات يطلق عليها في المحاسبة اسم الحسابات. فكل منشأة تستخدم مجموعة من الحسابات المتعارف عليها لتنظيم وتبويب العمليات التي تقوم بها.

أنواع الحسابات

يوجد في المحاسبة نوعان من الحسابات هما:

1. الحسابات الحقيقية. وهي الحسابات التي تمثل العناصر المكونة لقائمة المركز المالي وتشمل:

- الأصول. مثل: المبان ، والأثاث، والأراض، والمعدات، والبنك، والصندوق، والمديون.
- الخصوم. مثل: القروض ، والدائنون.
- حقوق الملكية. مثل: رأس المال ، وأرباح العام.

2. الحسابات الاسمية. وهي الحسابات التي تمثل العناصر المكونة لقائمة الدخل وتشمل:

- المصروفات. مثل: الإيجار ، و الرواتب ، والكهرباء ، والمطبوعات.
- الإيرادات. مثل: المبيعات ، وإيراد الاستثمارات.

تنبيه :

جميع العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة يتم تصنيفها على أساس الحسابات الخمسة السابقة فإما أن تكون أصولاً أو خصوماً أو حقوق ملكية أو مصروفات أو إيرادات.

بعدما عرفنا كيفية تحليل الأحداث الاقتصادية إلى طرفيها المدين والدائن أو ما يسمى بنظرية القيد المزدوج ، وعرفنا كذلك أنواع الحسابات التي يتم على أساسها تصنيف العمليات المالية ، فإننا ننتقل الآن إلى دراسة مفهوم معادلة الميزانية لیتسنی لنا فهم طبيعة الحسابات.

مفهوم معادلة الميزانية

معادلة الميزانية قائمة على فكرة منطقية هي أن ما تملكه من ثروة يساوي مصدر هذه الثروة. فمثلا إذا كانت ثروتك تتكون من الآتي:

| | |
|---------------|-----------|
| تقديية بالبنك | 450.000 |
| سيارة | 120.000 |
| منزل | 1.430.000 |

فإن إجمالي ما تملكه هو 2.000.000 ريال . فإذا عرفنا قيمة ثروتك فما مصدر هذه الأموال. قد يكون مصدرها اقتراض من الغير ، وقد يكون من أموالك الخاصة ، وقد يكون من الاثنين معا. والنتيجة أن مصدر هذه الأموال يجب أن يتساوى مع هذه الأموال (أو ما يسمى استخدامات الأموال) ، ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$$\text{استخدامات الأموال} = \text{مصادر الأموال}$$

ويتطبيق هذه القاعدة على مستوى المنشأة فإن مصادر الأموال هي عبارة عن التزامات على المنشأة تجاه ملاكها أو الغير ، ويمكن إعادة صياغة معادلة الميزانية على النحو التالي:

$$\text{استخدامات الأموال} = \text{الالتزامات} (\text{التزام طرف ملاكها} + \text{التزام طرف الغير})$$

وفي المحاسبة تم الاتفاق على استخدام مصطلح حقوق الملكية بدلا عن لفظ (التزام طرف ملاكها) ومصطلح الخصوم بدلا عن لفظ (التزام طرف الغير) ، وبهذا تكون المعادلة على النحو التالي:

$$\text{استخدامات الأموال} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم}$$

تنبه :

تستخدم بعض الكتب مصطلح رأس المال بدلا عن حقوق الملكية عند كتابة معادلة الميزانية وهذا صحيح في حالة عدم وجود أرباح (أو خسائر) و مسحوبات من المالك ، ويمكن تمثيل حقوق الملكية بالمعادلات التالية:

في حالة وجود أرباح:

$$\text{حقوق الملكية} = \text{رأس المال} + \text{الأرباح} - \text{المسحوبات}$$

في حالة وجود خسائر:

$$\text{حقوق الملكية} = \text{رأس المال} - \text{الخسائر} - \text{المسحوبات}$$

واستخدامات الأموال هي عبارة عن الأوجه التي تمثل مصادر الأموال. فمثلا بدأت المنشأة برأس مال قدره 1.500.000 ريال أودع في البنك. فاستخدامات الأموال في هذه الحالة عبارة عن نقدية بالبنك. وقد اتفق على استخدام مصطلح الأصول بدلا عن لفظ (استخدامات الأموال) ، وبهذا تكون المعادلة على النحو التالي:

$$\text{الأصول} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم}$$

ويمكن استخدام الشكل التالي بدلا عن المعادلة:

| الأصول | | = | حقوق الملكية + الخصوم | |
|--------|--|---|-----------------------|--|
| | | | | |

ولتوضيح معادلة الميزانية نفترض المثال التالي:

بدأت مؤسسة السيف للصيانة نشاطها في صيانة أجهزة الحاسب بتاريخ 1423/1/1 هـ برأس مال قدره 250.000 ريال تم إيداعها في البنك.
فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

| الأصول | | = | حقوق الملكية + الخصوم | |
|--------|---------|---|-----------------------|---------|
| بنك | 250.000 | | حقوق الملكية: | |
| | | | رأس المال | 250.000 |
| | 250.000 | | | 250.000 |

يتضح توازن معادلة الميزانية بعد العملية الأولى.

في 1423/1/5 هـ تم شراء سيارة بمبلغ 50.000 ريال بشيك على البنك.

فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

| حقوق الملكية + الخصوم | | = | الأصول | |
|-----------------------|---------|---|--------|---------|
| حقوق الملكية: | | | بنك | 200.000 |
| رأس المال | 250.000 | | سيارة | 50.000 |
| | | | | |
| | 250.000 | | | 250.000 |

أثرت العملية الثانية على معادلة الميزانية بأن ظهر عندنا أصل جديد وهو السيارة ونقص أصل آخر وهو البنك بنفس القيمة ولم يتغير إجمالي معادلة الميزانية. كما يتضح استمرار توازن معادلة الميزانية.

في 1423/1/6 هـ تم شراء أثاث بمبلغ 10.000 ريال من مفروشات زين بالأجل.

فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

| حقوق الملكية + الخصوم | | = | الأصول | |
|-----------------------|---------|---|--------|---------|
| حقوق الملكية: | | | بنك | 200.000 |
| رأس المال | 250.000 | | سيارة | 50.000 |
| خصوم: | | | أثاث | 10.000 |
| مفروشات زين (دائنون) | 10.000 | | | |
| | 260.000 | | | 260.000 |

أثرت العملية الثالثة على معادلة الميزانية بأن ظهر أصل جديد وخصم جديد بنفس القيمة ولكن تغير إجمالي معادلة الميزانية ، وما زالت معادلة الميزانية متوازنة.

تتبيه :

يمكن أن تمتد معادلة الميزانية لتشمل باقي الحسابات (المصروفات و الإيرادات) وفي هذه الحالة تكون معادلة الميزانية على النحو التالي:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم} + \text{الإيرادات}$$

في 10 / 1 / 1423 هـ تم سداد فاتورة الهاتف بشيك وكان مبلغ الفاتورة 3000 ريال.

فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم} + \text{الإيرادات}$$

| | | | |
|----------------------|---------|-------------|---------|
| حقوق الملكية: | | بنك | 197.000 |
| رأس المال | 250.000 | سيارة | 50.000 |
| خصوم: | | أثاث | 10.000 |
| مفروشات زين (دائنون) | 10.000 | مصاريف هاتف | 3000 |
| | 260.000 | | 260.000 |

أثرت العملية الرابعة على معادلة الميزانية بأن ظهر بند جديد وهو المصروفات (هاتف) (في الجانب

الأيمن من معادلة الميزانية) ونقص أحد الأصول (بنك) بنفس القيمة فلم يتغير إجمالي معادلة الميزانية ، وما زالت معادلة الميزانية متوازنة.

في 12 / 1 / 1423 هـ تم شراء بعض القرطاسية بقيمة 2000 ريال من مكتبة النهروان بالأجل.

فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم} + \text{الإيرادات}$$

| | | | |
|---------------|---------|-------|---------|
| حقوق الملكية: | | بنك | 197.000 |
| رأس المال | 250.000 | سيارة | 50.000 |
| | | | 10.000 |
| | | | 3000 |

| | | | |
|----------------|---------|----------------------|---------|
| أثاث | 2000 | خصوم: | 10.000 |
| مصاريف هاتف | 262.000 | مفروشات زين (دائنون) | 2000 |
| مصاريف قرطاسية | | مكتبة النهروان | 262.000 |

أثرت العملية الخامسة على معادلة الميزانية بأن زادت المصروفات (قرطاسية) وزادت الخصوم (مكتبة النهروان) بنفس القيمة ، فأدى ذلك إلى زيادة إجمالي معادلة الميزانية بنفس القيمة ، وما زالت معادلة الميزانية متوازنة.

في 15 / 1 / 1423 هـ تم صيانة أجهزة الحاسب لأحد العملاء بقيمة 8000 ريال تم استلامها بشيك. فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

الأصول + المصروفات = حقوق الملكية + الخصوم + الإيرادات

| | | | |
|----------------|---------|----------------------|---------|
| بنك | 205.000 | حقوق الملكية: | |
| سيارة | 50.000 | رأس المال | 250.000 |
| أثاث | 10.000 | إيرادات | 8000 |
| مصاريف هاتف | 3000 | خصوم: | 10.000 |
| مصاريف قرطاسية | 2000 | مفروشات زين (دائنون) | 2000 |
| | 270.000 | مكتبة النهروان | 270.000 |

أثرت العملية السادسة على معادلة الميزانية بأن زادت الأصول (بنك) و ظهر بند جديد وهو الإيرادات (في الجانب الأيسر من معادلة الميزانية) بنفس القيمة ، فأدى ذلك إلى زيادة إجمالي معادلة الميزانية بنفس القيمة ، وما زالت معادلة الميزانية متوازنة.

الأصول = حقوق الملكية (+ الإيرادات - المصروفات) + الخصوم

| | | | |
|-------|---------|---------------|---------|
| بنك | 205.000 | حقوق الملكية: | |
| سيارة | 50.000 | رأس المال | 250.000 |
| أثاث | 10.000 | + إيرادات | 8000 |
| | | | 5000 |

| | | | |
|----------------------|---------|--|---------|
| مصاريف | 253.000 | | |
| خصوم: | 10.000 | | |
| مفروشات زين (دائنون) | 2000 | | |
| مكتبة النهروان | 265.000 | | 265.000 |

تتبيه :

تجاوزاً تم عرض المصروفات في الجانب الأيمن من معادلة الميزانية والإيرادات في الجانب الأيسر ، وذلك بهدف تسهيل فهم المتدرب لطبيعة الحسابات. فالحسابات التي في الجانب الأيمن من معادلة الميزانية تعتبر حسابات ذات طبيعة مدينة ، والحسابات التي في الجانب الأيسر تعتبر حسابات ذات طبيعة دائنة. أما العرض الصحيح للمصروفات والإيرادات فيكون تحت بند حقوق الملكية فالمصروفات تطرح من رأس المال والإيرادات تضاف إليه كما هو موضح أدناه.

نقاط مهمة حول معادلة الميزانية :

- لا تؤثر العمليات المالية على توازن معادلة الميزانية ، فهي متوازنة باستمرار.
- تزيد الأصول عن طريق نقص أصل أو أصول أخرى أو عن طريق زيادة حقوق الملكية أو الخصوم أو كليهما.
- في حالة زيادة الأصول عن طريق نقص أصل أو أصول أخرى فإن إجمالي معادلة الميزانية لا يتغير.
- في حالة زيادة الأصول عن طريق زيادة حقوق الملكية أو الخصوم أو كليهما فإن إجمالي معادلة الميزانية يزيد بنفس القيمة.
- تؤدي المصروفات إلى نقص الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما مع نقص في حقوق الملكية بنفس القيمة.
- تؤدي الإيرادات إلى زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم أو كليهما مع زيادة في حقوق الملكية بنفس القيمة.

قواعد هامة متعلقة بالحسابات :

- تعتبر الأصول والمصروفات من الحسابات ذات الطبيعة المدينة ، وهذا يعني أن رصيد الحساب بصفة عامة يجب أن يكون مدينا.
- تعتبر الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات من الحسابات ذات الطبيعة الدائنة ، وهذا يعني أن رصيد الحساب بصفة عامة يجب أن يكون دائنا.
- الحسابات ذات الطبيعة المدينة تنشأ بقيد مدين (أي أول قيد لها) ، والحسابات الدائنة تنشأ بقيد دائن. فمثلا بدأت المنشأة نشاطها برأس مال قدره 500.000 ريال أودع في البنك. فيكون القيد كما يلي:

500.000 من ح/ البنك

500.000 إلى ح/ رأس المال

يتضح من المثال الماضي أن البنك (وهو أحد حسابات الأصول) نشأ بجعله مدينا ، ورأس المال (وهو أحد حسابات حقوق الملكية) نشأ بجعله دائنا.

تدريبات (2)

التدريب الأول:

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أمام العبارة غير الصحيحة فيما يلي :

1. () تؤدي الزيادة في أحد الأصول إلى نقص في أصل آخر أو زيادة في حقوق الملكية أو الخصوم.

2. () يقصد بنظرية القيد المزدوج أن يتم تسجيل العملية المالية في دفاتر المنشأة مرتين.

3. () لا يترتب على سداد الالتزامات نقداً أي تأثير على إجمالي معادلة الميزانية.

4. () في حين أن طبيعة حسابات الأصول والمصروفات مدينة فإن طبيعة حسابات الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات دائنة.

5. () الحسابات ذات الطبيعة المدينة تنشأ بقيد مدين (أي أول قيد لها) ، والحسابات الدائنة تنشأ بقيد دائن.

التدريب الثاني:

اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي:

- 1- إذا كان مجموع الأصول 85000 ريال وإجمالي الخصوم 35000 ريال فإن حقوق الملكية تبلغ:
- أ- 120.000 ريال. ب- 50000 ريال. ج- 85000 ريال. د- جميع الإجابات خاطئة.
- 2- في أي من الحالات التالية يجب أن تكون المعادلة في حالة توازن:
- أ- عند الحصول على زيادة الأصول فقط. ب- عند نقص الخصوم فقط. ج- في جميع الحالات. د- عند نقص الخصوم وحقوق الملكية.
- 3- إذا كان مجموع الالتزامات التي على المنشأة تبلغ 375.000 ريال ومجموع الأصول 470.000 ريال فإن حقوق الملكية تكون:
- أ- 470.000 ريال. ب- 845.000 ريال. ج- 95.000 ريال. د- 375.000 ريال.
- 4- إذا كانت قيمة الخصوم تبلغ 245.000 ريال وهي تعادل ربع مجموع الأصول ، فإن قيمة حقوق الملكية تكون:
- أ- 735.000 ريال. ب- 980.000 ريال. ج- 245.000 ريال. د- 490.000 ريال.
- 5- قامت مؤسسة نمار بشراء آلات ومعدات من شركة مروة بقيمة 120.000 ريال سددت منها 80.000 ريال نقداً. فإن الطرف الدائن يكون:
- أ- الصندوق. ب- شركة مروة والصندوق. ج- آلات ومعدات. د- لا شيء مما ذكر.